القوة من الناس

فلورنس جوموت وكارولينا أوسوريو بويترون

زادت عدم المساواة في عدد كبير من الاقتصادات المتقدمة منذ الثمانينات، فيما يعزى بدرجة كبيرة إلى تركز الدخول في قمة هيكل التوزيع. وزادت مقاييس انعدام المساواة بصورة كبيرة، إلا أن التطور الأهم هو الزيادة الكبيرة والمستمرة في الحصة من مجموع الدخل التي يحصل عليها ١٠٪ من السكان الذي يكسبون أعلى دخل – وهو ما يرصده جزئيا فقط مقياس عدم المساواة ذو الطابع التقليدي الأكبر، معامل جيني (راجع الرسم البياني ١).

ومعامل جيني هو إحصاء موجز يقيس متوسط فرق الدخل بين أي شخصين عن توزيع الدخل. وتكون قيمته صفرا في حالة تقاسم الدخل كله بالتساوي داخل بلد ما و ١٠٠ (أو ١) إذا كان لدى شخص واحد جميع الدخل.

وفي حين يمكن أن يؤدي بعض التفاوت إلى زيادة في الكفاءة بتعزيز حوافز العمل والاستثمار، فإن بحوثا أجريت مؤخرا تشير إلى أن زيادة التفاوت ترتبط بانخفاض النمو وانخفاض قابليته للاستمرار في الأجل المتوسط (دراستا Berg and Ostry, 2011؛ و Berg, Ostry, and Zettelmeyer, 2012)، وحتى في الاقتصادات المتقدمة (دراسة OECD, 2014). وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي تزايد تركيز الدخل في قمة التوزيع إلى الحد من رفاه السكان إذا سمح للفئة التي تحقق أعلى دخل باستغلال النظام الاقتصادي والسياسي لمصلحتها (دراسة Stiglitz, 2012).

وتتمثل التفسيرات التقليدية لتزايد التفاوت في الاقتصادات المتقدمة في عاملي التغير التكنولوجي القائم على المهارات والعولمة، اللذين زادا الطلب النسبي على العمالة الماهرة، على نحو استفاد منه أصحاب الأجور العليا مقارنة بأصحاب الأجور المتوسطة. إلا أن التكنولوجيا والعولمة تعزز النمو الاقتصادي، ولا يوجد سوى القليل الذي يمكن أن يقوم به صانعو السياسات أو يرغبوا في القيام به لتبديل مسار هذه الاتجاهات العامة. وعلاوة على ذلك، ففي حين تأثرت البلدان مرتفعة الدخل بصورة متشابهة بالتغير التكنولوجي والعولمة، فإن عدم المساواة في هذه البلدان قد ارتفع بسرعات وأحجام مختلفة.

أسهم خفض كثافة الاتحادات في العقود الأخيرة في زيادة الدخول في قمة هرم توزيع الدخل

الصورة: التصويت في اجتماع المؤتمر السنوي للنقابات العمالية، بورنماوث، المملكة المتحدة.

ونتيجة لذلك، ركزت البحوث الاقتصادية مؤخرا على آثار التغيرات المؤسسية، بإلغاء القيود التنظيمية المالية وخفض المعدلات الحدية الأعلى لضريبة الدخل الشخصي والتي كثيرا ما يقال إنها من العوامل المهمة التي تسهم في زيادة عدم المساواة. وفي المقابل، ففي المناقشات التي أجريت مؤخرا حول هذه المسألة، برز بشكل أقل الدور الذي اضطلعت به مؤسسات سوق العمل، مثل خفض حصة العاملين المنتسبين إلى نقابات عمالية وخفض الحد الأدنى من الأجر نسبة إلى الدخل الوسيط. وفي دراسة قيد الإصدار، قمنا ببحث هذا الجانب من المعادلة.

ووقفنا على الأسباب وراء زيادة عدم المساواة وركزنا على العلاقة بين مؤسسات سوق العمل وتوزيع الدخول، وذلك بتحليل تجربة الاقتصادات المتقدمة منذ أوائل الثمانينات. والرأي الشائع هو

إن إضعاف الاتحادات يحد من قدرة العاملين على التفاوض مقارنة بأصحاب رأس المال وأصحاب الدخول الأعلى.

أن التغيرات في إقامة الاتحادات أو الحد الأدنى من الأجر تؤثر على العاملين الذين يتقاضون أجورا منخفضة ومتوسطة ولكن من غير المرجح أن يكون لها تأثير مباشر على أصحاب الدخول العليا.

وفي حين تتسق النتائج التي خلصنا إليها مع أراء سابقة بشأن آثار الحد الأدنى من الأجر، فقد وجدنا أدلة قوية على أن خفض كثافة الاتحادات يرتبط بزيادة في أعلى حصص من الدخل في الاقتصادات المتقدمة خلال الفترة ١٩٨٠–٢٠١٠ (راجع الرسم البياني ٢، على سبيل المثال)، مما يتعارض مع المفاهيم المسبقة بشأن القنوات التي تؤثر من خلالها كثافة الاتحادات على توزيع الدخل. وذلك هو الجانب الأكثر ابتكارا في تحليلنا، والذي يمهد الطريق أمام مزيد من البحوث عن الصلة بين تناقص الاتحادات وزيادة التفاوت في قمة توزيع الدخل.

التغيرات في القمة

سلطت البحوث الاقتصادية الضوء على مجموعة مختلفة من القنوات التي يمكن من خلالها أن تؤثر الاتحادات والحد الأدنى من الأجر على أسفل ومنتصف هيكل توزيع الدخل، مثل تشتت الأجور، والبطالة، وإعادة التوزيع. إلا أننا نظرنا في دراستنا أيضًا في إمكانية أن يؤدي خفض كثافة الاتحادات إلى زيادات في أعلى حصص للدخل، ووضعنا فرضيات لبيان أسباب ذلك.

إذن، فالقنوات الرئيسية التي تؤثر من خلالها مؤسسات سوق العمل على تفاوت الدخل هي كالتالي:

تشتت الأجور: يعتقد عادة أن إقامة الاتحادات والحدود الدنيا للأجر تقلل من عدم المساواة بالمساعدة على المساواة في توزيع الأجور، وذلك ما تؤكده البحوث الاقتصادية.

البطالة: يرى بعض الاقتصاديين أنه في حين يؤدي تعزيز الاتحادات وزيادة الحد الأدنى للأجور إلى تقليل التفاوت في الأجور، فإن بإمكانهما أيضًا رفع معدلات البطالة، وذلك بالحفاظ على الأجر في مستوى أعلى من مستويات "توازن الأسواق"، مما يؤدي إلى زيادة في عدم المساواة في إجمالي الدخل. إلا أن الدعم التجريبي لهذا الفرضية ليس قويا للغاية، على الأقل في نطاق الترتيبات المؤسسية المشاهدة في الاقتصادات المتقدمة (راجع دراسات Betcherman, 2012 و Baker and others, 2004؛ و Freeman, 2000؛ و Howell and others, 2007؛ و OECD, 2006). وعلى سبيل المثال، أجرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مراجعة شملت ١٧ دراسة ووجدت أن ثلاث دراسات فقط منها تخلص إلى وجود ارتباط قوي بين كثافة الاتحادات (أو تغطية التفاوض) وزيادة البطالة الكلية.

إعادة التوزيع: يمكن أن تدفع الاتحادات القوية صانعي السياسات إلى الانخراط في زيادة التوزيع بتعبئة العاملين للتصويت للأحزاب التي تعد بإعادة توزيع الدخل أو بدفع جميع الأحزاب السياسية إلى

الرسم البياني ١

حصة أكبر للقمة

بمرور الوقت، تمتعت شريحة القمة على هرم توزيع الدخل في الاقتصادات المتقدمة بحصة أكبر من الدخل الكلي، مما زاد من انعدام المساواة.

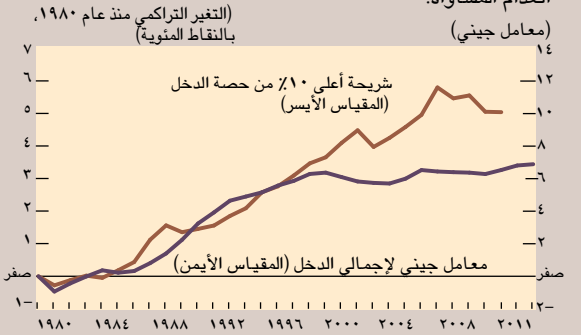

المصادر: قاعدة بيانات World Top Incomes Database؛ وقاعدة بيانات Standardized World Income Inequality ، الإصدار ٤,٠.

ملحوظة: تكون قيمة معامل جيني صفر إذا كان جميع الدخل يقتسم بالتساوي داخل بلد ما، و١٠٠ إذا كان شخص واحد يملك كل الدخل. الاقتصادات المتقدمة = أستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وآيرلندا وإيطاليا واليابان وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة؛ متوسط بسيط. وبالنسبة لشريحة أعلى ١٠٪ من حصة الدخل، تستبعد النمسا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفنلندا وألمانيا وهولندا ونيوزيلندا والبرتغال والمملكة المتحدة نتيجة لنقص البيانات.

الرسم البياني ٢

بعدالة

يرتبط خفض كثافة الاتحادات في الاقتصادات المتقدمة بزيادة في شريحة أعلى ١٠٪ من حصة الدخل

(لوغاريتم شريحة أعلى ١٠٪ من حصة الدخل الإجمالي، ١٩٨٠–٢٠١٠)

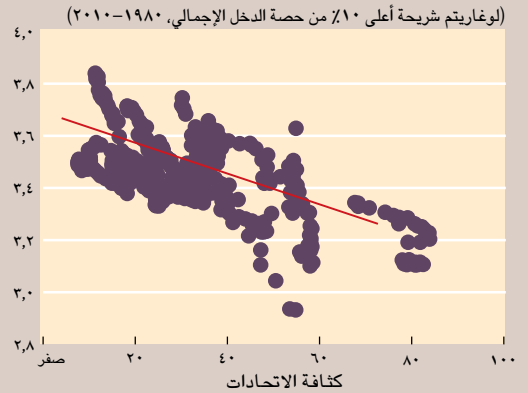

المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وقاعدة بيانات Standardized World Income Inequality ، الإصدار ٤,٠.

ملحوظة: الاقتصادات المتقدمة = أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا وآيرلندا وإيطاليا واليابان وهولندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا والسويد وسويسرا والولايات المتحدة.

كثافة الاتحادات هي نسبة العاملين المنتسبين لنقابات عمالية.

القيام بذلك. ومن الناحية التاريخية، اضطلعت الاتحادات بدور مهم في إعلان حقوق اجتماعية وعمالية أساسية. وفي المقابل، يمكن أن يؤدي إضعاف الاتحادات إلى قدر أقل من إعادة التوزيع وقدر أعلى من صافي تفاوت الدخل (أي تفاوت الدخل بعد الضرائب والتحويلات).

قدرة العاملين على التفاوض وأعلى حصص للدخل: يمكن أن يؤدي انخفاض كثافة الاتحادات إلى زيادة أعلى حصص للدخل عن طريق الحد من قدرة التفاوض للعاملين. ومن الطبيعي أن تتأثر أعلى حصص للدخل ميكانيكيا بما يحدث في الجزء الأدنى من هيكل توزيع الدخل. فإذا كان خفض كثافة الاتحادات يضعف مكاسب العاملين من أصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة، فإنه يزيد بالضرورة من حصة الدخل لمديري الشركات وعائدات المساهمين. وعلى مستوى الحدس، فإن إضعاف الاتحادات يحد من قدرة العاملين على التفاوض مقارنة بأصحاب رأس المال، مما يزيد من حصة دخل رأس المال – الذي يتركز في القمة بدرجة أكبر من تركزه في الأجور والمرتبات. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي إضعاف الاتحادات إلى الحد من تأثير

إن خفض كثافة الاتحادات يرتبط بشكل كبير بزيادة حصص الدخل في القمة.

العاملين على قرارات الشركات التي تفيد أصحاب الدخول الأعلى، مثل حجم وهيكل تعويضات كبار المسؤولين التنفيذيين.

ولدراسة الدور الذي يسهم به عاملا إقامة الاتحادات والحد الأدنى من الأجور في زيادة التفاوت، استخدمنا أساليب اقتصادية قياسية في عينة تضمنت جميع الاقتصادات المتقدمة التي تتوافر عنها بيانات والسنوات من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٠. وبحثنا العلاقة بين مختلف مقاييس عدم المساواة (أعلى ١٠٪ من حصة الدخل، ومعامل جيني لإجمالي الدخل، ومعامل جيني لصافي الدخل)، ومؤسسات سوق العمل، وعددا من المتغيرات الضابطة. وتتضمن هذه الضوابط عددا آخر من العوامل المهمة التي تحدد التفاوت والذي عرّفه الاقتصاديون، مثل التكنولوجيا والعولمة (التنافس من العمالة الأجنبية منخفضة التكلفة) والتحرر المالي والمعدلات الحدية الأعلى لضريبة الدخل الشخصي، والضوابط على الاتجاهات العالمية الشائعة في هذه المتغيرات. وتؤكد نتائجنا أن خفض كثافة الاتحادات يرتبط بشكل كبير بزيادة حصص الدخل في القمة.

وفي حين يصعب تحديد اتجاه العلاقة السببية، فإن خفض كثافة الاتحادات يبدو أحد العوامل الرئيسية المساهمة في زيادة أعلى حصص للدخل. ولا تتغير هذه النتيجة حتى بعد مراعاة التحولات في القوة السياسية، والتغيرات في الأعراف الاجتماعية المتعلقة بالتفاوت، والتحولات في التوظيف القطاعي للعمالة (مثل التخلي عن التصنيع وتنامي دور القطاع المالي)، وزيادة المستويات التعليمية. وتتسم العلاقة بين كثافة الاتحادات ومعامل جيني لإجمالي الدخل أيضاً بأنها سالبة وإن كانت أضعف بعض الشيء. وقد يكون سبب ذلك أن معامل جيني قلل من أهمية الزيادات في التفاوت في قمة هيكل توزيع الدخل.

وخلصنا أيضاً إلى أن التخلي عن الاتحادات يرتبط بقدر أقل من إعادة توزيع الدخل وزيادة كبيرة في التفاوت الكلي نتيجة انخفاض الحدود الدنيا للأجر.

وفي المتوسط، يفسر خفض كثافة الاتحادات نحو نصف الزيادة البالغة ٥ نقاط مئوية في حصة الدخل لدى أعلى ١٠٪. وبالمثل، يفسر خفض كثافة الاتحادات نصف الزيادة في معامل جيني لصافي الدخل.

البحوث في المستقبل

تركز دراستنا على إقامة الاتحادات باعتباره إجراء يتعلق بقدرة العاملين على التفاوض. وبخلاف هذا الإجراء البسيط، توجد حاجة إلى إجراء مزيد من البحوث لدراسة الجوانب المحددة في إقامة الاتحادات (على سبيل المثال، التفاوض الجماعي، التحكيم) الأكثر نجاحا وما إذا كانت بعض الجوانب يمكن أن تكون أكثر إضرارا بالإنتاجية والنمو الاقتصادي.

ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت زيادة التفاوت الناشئة عن إضعاف الاتحادات أمرا محمودا أم مذموما بالنسبة للمجتمع. ففي حين يمكن أن تعزى زيادة حصة أصحاب أعلى الدخول إلى زيادة نسبية في إنتاجيتهم (تفاوت محمود)، فإن التعويض الذي يحصل عليه هؤلاء قد يكون أكبر مما تبرره مساهمتهم في ناتج الاقتصاد، بما يدل على ما يطلق عليه الاقتصاديون عبارة استخراج الريع (تفاوت مذموم). ويمكن أيضاً أن تضر عدم المساواة بالمجتمع بسماحها لأصحاب أعلى الدخول باستغلال النظام الاقتصادي والسياسي.

وفي تلك الحالات، ستكون هناك مبررات لتدخل الحكومات بإجراءات على مستوى السياسات. ويمكن أن تتضمن تلك الإجراءات إصلاحات لحوكمة الشركات يعطى فيها لجميع الأطراف المعنية – أي العاملين والمديرين والمساهمين – حق الرأي في القرارات المتعلقة بأجور المسؤولين التنفيذيين؛ وتحسين تصميم عقود الأجور المتصلة بالأداء، لا سيما في القطاع المالي السعيد بالمخاطر، وإعادة تأكيد معايير العمل بحيث يُسمح للعاملين الراغبين في التفاوض بصورة جماعية. ■

فلورانس جوموت اقتصادية أولى وكارولينا أوسوريو بويترون اقتصادية، وكلاهما في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي.

يستند هذا المقال إلى دراسة قيد الإصدار عن صندوق النقد الدولي من إعداد المؤلفيْن.

المراجع:

Baker, Dean, Andrew Glyn, David R. Howell, and John Schmitt, 2004, "Labor Market Institutions and Unemployment: Assessment of the Cross-Country Evidence," in Fighting Unemployment: The Limits of Free Market Orthodoxy, *edited by David R. Howell, pp. 72–118.*

Berg, Andrew, and Jonathan Ostry, 2011, "Inequality and Unsustainable Growth: Two Sides of the Same Coin?" IMF Staff Discussion Note 11/08 (Washington: International Monetary Fund).

Berg, Andrew, Jonathan Ostry, and Jeromin Zettelmeyer, 2012, "What Makes Growth Sustained?" Journal of Development Economics, *Vol. 98, No. 2, pp. 149–66.*

Betcherman, Gordon, 2012, "Labor Market Institutions: A Review of the Literature," World Bank Policy Research Paper No. 6276 (Washington).

Freeman, Richard B., 2000, "Single Peaked Vs. Diversified Capitalism: The Relation Between Economic Institutions and Outcomes," NBER Working Paper No. 7556 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

Howell, David R., Dean Baker, Andrew Glyn, and John Schmitt, 2007, "Are Protective Labor Market Institutions at the Root of Unemployment? A Critical Review of the Evidence," Capitalism and Society, *Vol. 2, No. 1.*

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), 2006, Employment Outlook *(Paris).*

——, 2014, "Focus on Inequality and Growth," December 9.

Stiglitz, Joseph, 2012, The Price of Inequality: How Today's Divided Society Endangers Our Future *(New York: W.W. Norton).*